دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية
التي تعيق تمكين المرأة
ووصولها لمواقع القيادة



المقدمة

تواجه المرأة العربية بشكل عام والمرأة الأردنية بشكل خاص العديد من التحديات، خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ضوء الوضع العام التي تشهده الدول، حيث إن المرأة في هذه الدول هي الحلقة الأضعف في مواجهة هذه التحديات.

تصنف التحديات التي تواجهها المرأة الأردنية، إلى نوعين:

أولها التحديات التي تعد نتيجة لبعض الأعراف الموروثة والتقاليد، وثانيها التحديات المرتبطة بالتشريعات والقوانين المطبقة، وأيضاً المرتبطة بمدى التزام الحكومات بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة.

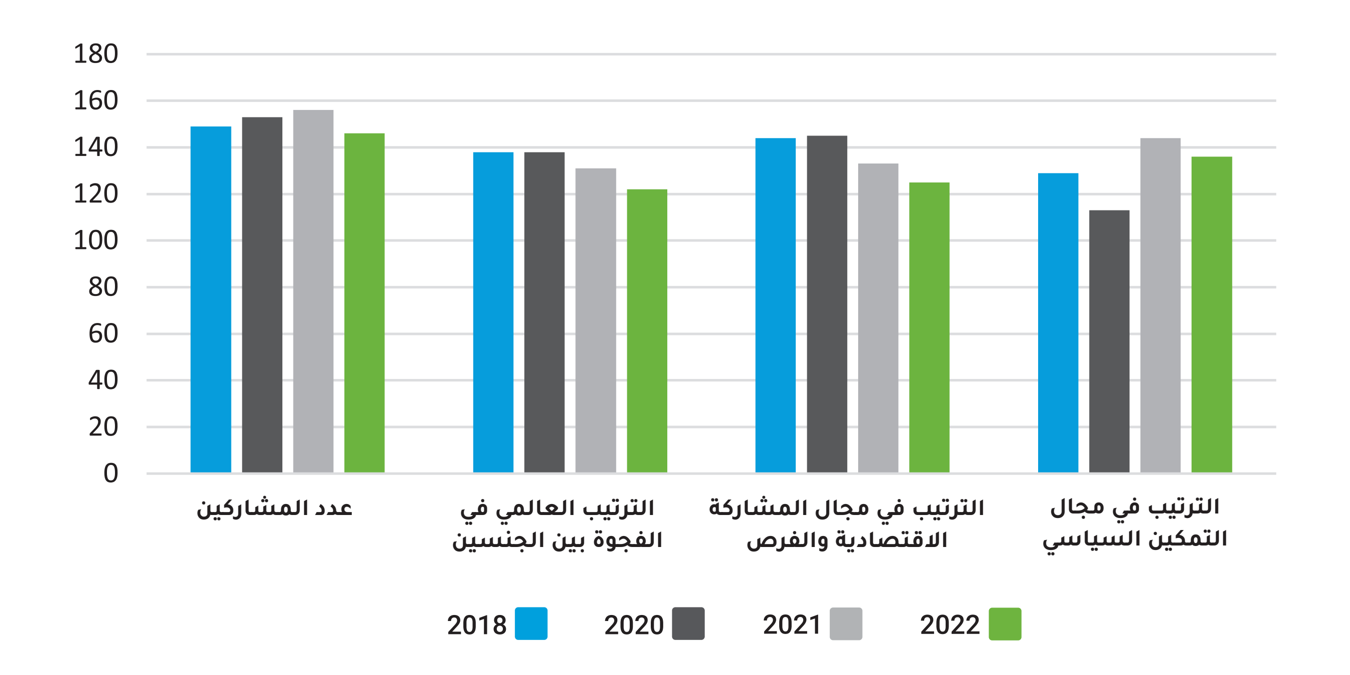
بالإضافة إلى أن من أكبر التحديات التي تواجه المرأة، هي طبيعة المجتمعات وثقافتها وعاداتها وتقاليدها، ويشمل ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والموجه ضد المرأة سياساً واجتماعياً، سواءً كان ضمن نطاق الأسرة أو ضمن الإطار الأوسع في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات اقتصادية تتمثل بقلة توفر فرص العمل وارتفاع نسب البطالة، حيث إن معدل النشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية حسب دائرة الإحصاءات العامة وصل إلى 14.9% مقارنة بمعدل الذكور والذي وصل إلى 53.1%، بينما وصل معدل الإناث غير العاملات إلى 33.6% مقارنة بالذكور والذين وصل نسبتهم إلى 21.2% وذلك حسب مسح العمالة والبطالة. وبالرغم من تكثيف الجهود للتوعية بقضايا المرأة لدى بعض فئات المجتمع، إلا أن هذه الجهود لم تشكل حركات ضخمة للتغيير والتعمق من أجل تغيير الصورة النمطية للمرأة. وما زال هناك حاجة إلى تطوير أدوات العمل وتوسيع المجموعات التي يتم توجيه الخطاب لها من قبل القيادات السياسية والنسائية والرجال لإحداث تغييرات أكبر وأسرع وأكثر جدوى. إدراكاً لأهمية مساهمة المرأة في التنمية، تسعى مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية في الأردن لتعزيز ورفع مستوى تمكين المرأة ودورها القيادي لإيصال صوت المرأة في مختلف القطاعات ذات الصلة في الأردن. وعليه أصبح من المتوقع بشكل أو بآخر أن تلعب المرأة دوراً حيوياً في تحول المجتمع وإحداث التحول الهيكلي عند تمكينها سياسياً واقتصادياً.

بالرغم من كل الجهود المبذولة في مجال التمكين الاقتصادي إلا أن ترتيب الأردن في تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين (The Global Gender Gap Report)، ما زال في مراتب متأخرة.

ويشمل تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين على دراسات لأربعة مجالات شاملة لعدم المساواة بين الرجال والنساء في 130 من الاقتصاديات الكبرى والناشئة في جميع أنحاء العالم وتشمل المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل العلمي، التمكين السياسي والصحة والبقاء على قيد الحياة. يقدم الجدول أدناه ترتيب الأردن خلال الأربع تقارير الأخيرة الصادرة (2018 و 2020 و 2021 و 2022) والذي يشمل على الترتيب العالمي في الفجوة بين الجنسين بشكل عام وفي مجالي المشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي.

جدول - تصنيف الأردن حسب تقرير الفجوة بين الجنسين العالمية

السنة	الترتيب العالمي في الفجوة بين الجنسين	الترتيب في مجال المشاركة الاقتصادية والفرص	الترتيب في مجال التمكين السياسي
2018 (عدد الدول المشاركة هو 149)	138	144	129
2020 (عدد الدول المشاركة هو 153)	138	145	113
2021 (عدد الدول المشاركة هو 156)	131	133	144
2022 (عدد الدول المشاركة هو 146)	122	125	136



ويتضح من الجدول أعلاه أن ترتيب الأردن قد تحسن مع مرور السنوات من المرتبة 138 في عام 2018 ليصل إلى المرتبة 122 خلال عام 2022 في الترتيب العالمي في الفجوة بين الجنسين.

أما فيما يخص مجال المشاركة الاقتصادية والفرص فقد وصل أقل مرتبة في عام 2020 حيث كانت مرتبته 145 ولكن ارتفعت مرتبته إلى 125 في عام 2022. أما الترتيب في مجال التمكين السياسي فقد كان الأردن في المرتبة 113 في عام 2020 ولكنه تراجع إلى المرتبة 144 في عام 2021. ويشير التقرير أيضاً إلى أن ترتيب الأردن في مجال المشاركة الاقتصادية والفرص قد تقدم بشكل ملحوظ خلال السنوات على عكس مجال التمكين السياسي والذي كان متذبذباً خلال الأربع تقارير بين تقدم وتراجع حتى احتل المرتبة 136.

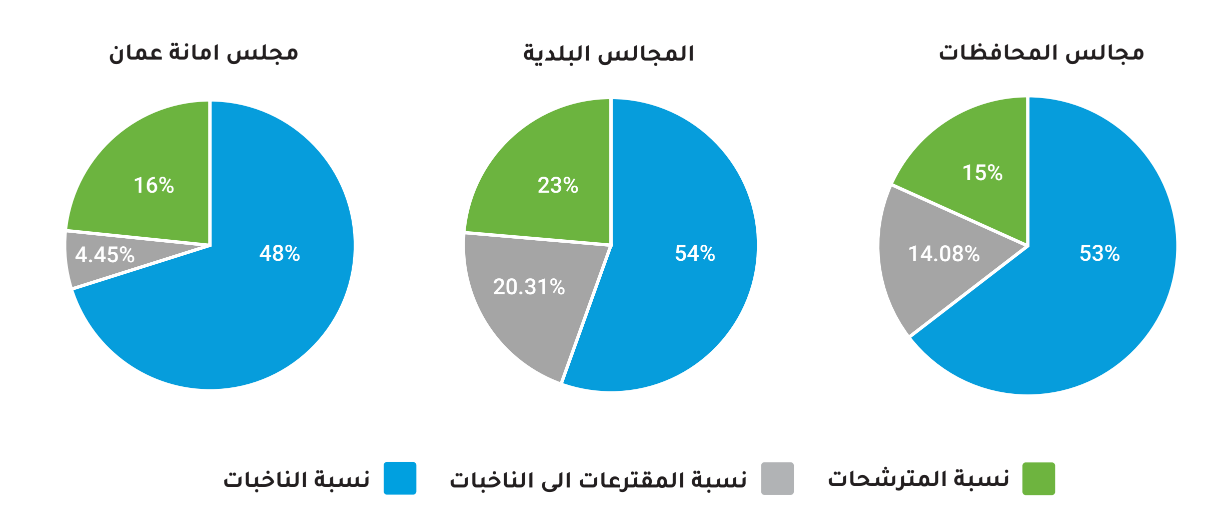
وفي الأردن وخلال الأعوام الأخيرة، يلاحظ زيادة الاهتمام في القضايا المتعلقة بالمرأة وخصوصاً في الجانب السياسي والاقتصادي، كان آخرها تعديل الدستور الأردني في عام 2022، والذي اشتمل على عدة محاور:

تم تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور بإضافة عبارة "والأردنيات" ليصبح "حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم". كما تم إضافة الفقرة السادسة إلى المادة السادسة من الدستور لتمكين المرأة، والتي نصت على أن "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".

هذا بالإضافة إلى التعديلات التي تمت على قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية والتي تضمنت رفع المقاعد المخصصة للمرأة لتصبح 18 مقعداً على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية (مقعد لكل دائرة انتخابية محلية). واشترط وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل على القائمة العامة (الحزبية)، وكذلك ضمن المترشحين الثلاثة التالين، كذلك شهد العام 2022 عند إجراء انتخابات مجالس المحافظات والمجالس البلدية ومجلس أمانة عمان، والتي شهدت تراجعاً في مشاركة النساء في العديد من الجوانب، ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها إلغاء المجالس المحلية كما لم يكن هناك وجود لأي مرشحة لمنصب رئيس بلدية في أي من بلديات الأردن.

جدول - يوضح مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية لعام 2022 [1]

الانتخابات	نسبة الناخبات	نسبة المقترعات إلى الناخبات	نسبة المترشحات	عدد الفائزات كعضوات	عدد الفائزات بمنصب رئيسة
مجالس المحافظات	%53	%14.08	%15	67	0
المجالس البلدية	%54	%20.31	%23	295	0
مجلس أمانة عمان	%48	%4.45	%16	7	0



ويبين الجدول أعلاه عدد الفائزات في انتخابات مجلس أمانة عمان الذي وصل إلى 7 عضوات 6 منهن فزن من خلال المقاعد المخصصة للنساء، أما عددهن في مجالس المحافظات وصل إلى 67 عضوة حصدن 59 مقعداً من المقاعد المخصصة للنساء، كما وصل عدد الفائزات كعضوات في المجالس البلدية إلى 295 فازت 200 منهن من خلال المقاعد المخصصة للنساء ولم تترشح أي سيدة لمنصب رئيسة بلدية كما لم يتم انتخاب أي سيدة رئيسة مجلس محافظة.

جدول - أعداد الفائزات في الانتخابات الأخيرة 2022

المجلس	عدد الفائزات	عدد الفائزات بالمقاعد المخصصة للنساء	عدد الفائزات بالتنافس
مجلس أمانة عمان	7	6	1
مجالس المحافظات	67	59	8
المجالس البلدية	295	200	95

على الصعيد الاقتصادي، أطلقت في عام 2022 وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي والتي تمثل رؤية جديدة شارك فيها نحو 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص من مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك لمواجهة حالة التباطؤ الاقتصادي وتراجع القدرة على خلق فرص عمل جديدة بسبب الظروف الإقليمية والعالمية في أعقاب جائحة كورونا التي لم تتضمن أي من محاورها تركيزاً على المشاركة الاقتصادية للمرأة أو تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث وردت كلمة المرأة فقط 6 مرات في الوثيقة المكونة من 125 صفحة ومرة واحدة تمت الإشارة لمصطلح «المساواة بين الجنسين».

واشتملت الرؤية على ثمانية محاور رئيسية تتعلق بالاستثمار والبيئة المستدامة والصناعات عالية القيمة ونوعية الحياة، والموارد المستدامة، والريادة والإبداع، والخدمات المستقبلية، والأردن وجهة عالمية، حيث اندرج في إطار المسارات الثمانية، نحو 366 مبادرة تمت جدولتها ضمن 3 مراحل زمنية بين الأعوام 2022 - 2033، وذلك لغايات تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية من أهمها: استيعاب مليون شاب وشابة جدد في سوق العمل، وزيادة الدخل السنوي للفرد في البلاد بنسبة 3% في المتوسط، ورفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمية ليصبح ضمن أعلى 30%، وكذلك رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%، ومضاعفة نسبة الرضى عن نوعية الحياة بين الأردنيين ليصل إلى 80%، ورفع ترتيب الأردن في مؤشر «ليغاتوم» للازدهار أو ما يسمى بمؤشر الرخاء العالمي ضمن أعلى 30%، وتطمح الرؤية الاقتصادية إلى جلب استثمارات وتمويل بقيمة 41 مليار دينار أردني خلال العقد المقبل، غالبيتها من القطاع الخاص من أجل تقليص التمويل الحكومي وتعزيز الاستثمار الأجنبي.

وعند مراجعة رؤية التحديث الاقتصادي باستخدام مؤشرات النوع الاجتماعي، أي مقدار استثمار الرؤية في تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين بالمشاركة الاقتصادية وتمكين المرأة، تبين أن ذلك لم يكن هدفاً أساسياً في الرؤية أو هدفاً عاماً؛ إذ لم يتم ذكر المرأة في أي من المبادرات والأهداف القطاعية باستثناء مبادرة الصناعات التحويلية، كذلك كان هناك شبه غياب كامل لذوات الإعاقة واللاجئات.

ومن الملفت للانتباه أن الرؤية ذكرت المؤشرات العالمية التي تقيس الفجوة بين الجنسين، ولكن تم حذف المؤشرات المتعلقة بالمرأة من قائمة المؤشرات العالمية التي سيتم تتبعها من ضمن إطار مؤشرات المتابعة والتقييم، كذلك لم يتم إدراج كافٍ لوضع المرأة في القطاعات ضمن وثيقة رؤية القطاعات لعام 2033 وخارطة الطريق للفترة 2022-2033، ومع أنه ذكر عدد قليل من نسب مشاركة الإناث في بعض القطاعات، ولكن لم يتم إدراج أي مقترحات للاستجابة للنسب المتدنية لمشاركة المرأة التي تم ذكرها ضمن وصف واقع الحال بهذه القطاعات لسد الفجوة بنسب العمالة بالقطاع بين الذكور والإناث.

وبالمثل ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عندما يتم تقييم التنمية البشرية من منظور النوع الاجتماعي، هناك ارتفاع كبير في فجوة عدم المساواة بين الرجال والنساء من حيث التنمية البشرية، إذ تشكلت قيمة المؤشر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية للإناث 0.663 مقابل 0.748 للذكور، مع أن الأردن احتل المرتبة 102 على مستوى العالم من أصل 189 دولة وبقيمة 0.720 على مؤشر التنمية البشرية، وبالنسبة لمدى التقدم المحرز في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات) يتبين أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة، إذ كانت النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب 15.4% في عام 2022 ونسبة المقاعد في الإدارات المحلية 27.80% ونسبتها في المناصب الوزارية 9.1%.

وتواجه النساء الراغبات في المشاركة في سوق العمل في الأردن معدلات بطالة مرتفعة، وتبلغ نسبة البطالة بين الإناث 30.7% مقابل 22.4% للذكور، حسب الإحصائيات الرسمية.

المنهجية

تم تنفيذ دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادة بناءً على منهجية محددة وضعت من قبل فريق العمل لجمع البيانات اللازمة للتحليل والخروج بالنتائج والتوصيات المطلوبة، حيث امتدت فترة جمع البيانات وإجراء المقابلات ما بين 2022/12/01 ولغاية 2022/12/22. تم التواصل مع جميع السيدات المنتخبات ودعوتهن لحضور الجلسات المركز، بالإضافة إلى جميع رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات، حيث تم الوصول إلى الأعداد المبينة أدناه من المستجيبين والمستجيبات.

اشتملت المنهجية على ثلاث طرق في جمع البيانات:

1. مقابلات شخصية مع أصحاب وصاحبات العلاقة المباشرة (Key Informants Interviews - KIIs) وتضمنت إجراء مجموعة من المقابلات مع:

- رؤساء البلديات، وتم مقابلة 66 رئيس مجلس بلدي من أصل 99 على مستوى المملكة أي بنسبة 66.7%.
- رؤساء مجالس المحافظات، وتم مقابلة 8 رؤساء مجالس محافظات من أصل 12 على مستوى المملكة أي بنسبة 66.7%.
- المديرات التنفيذيات للبلديات، وتم مقابلة 13 مديرة تنفيذية من أصل 24 أي بنسبة 54.2%.

تمت المقابلات من قبل فريق مكون من 12 باحث وباحثة (بمعدل باحث أو باحثة على مستوى كل محافظة) تم تدريب فريق البحث مسبقاً على استمارة معدة لهذه الغاية.

2. مجموعات مركزة (Focus Groups) مع السيدات المنتخبات في مجالس المحافظات والمجالس البلدية، حيث تم تنفيذ 14 مجموعة مركزة توزعت كما يلي:

- جلسة واحدة لكل محافظة.
- جلستين في محافظة اربد.
- جلستين في محافظة المفرق.

شارك في هذه الجلسات 203 سيدة منتخبة وتم إدارة الجلسات من قبل فريق الدراسة، حيث امتدت كل جلسة لمدة ساعة ونصف في المعدل تم تسجيلها وتفريغها واستخدام النقاشات فيها لتحليل البيانات.

3. استمارة يتم تعبئتها من قبل السيدات المنتخبات في مجالس المحافظات والمجالس البلدية بشكل شخصي، حيث تم جمع 203 استمارة استخدمت في تحليل البيانات واستخراج النتائج للدراسة.

جدول - توزيع أعداد المشاركات في الدراسة

حاول فريق الدراسة الوصول إلى أكبر عدد من المستجيبين والمستجيبات على مستوى المحافظات وذلك لقياس الاختلافات بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادة على مستوى هذه المحافظات، إلا أنه عند تحليل النتائج تبين أن هذه العوامل والمعيقات لا تختلف بين المحافظات.

نتائج دراسة
العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها لمواقع القيادة

يعد المجتمع أساساً مهماً لتمكين المرأة ودعمها للوصول للمواقع القيادية، فالمجتمع يضم العائلة والأقارب والزملاء والزميلات ورغم أهمية دورهم إلا أنهم قد يكونوا سبباً رئيسياً في إعاقة نجاحها وتقدمها.

بالنظر إلى تحليل الجلسات المركزة التي نفذت، نجد أن العوامل الاجتماعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية تخضع إلى العديد من العوامل والتي تضم: الثقافة المجتمعية، والعادات والتقاليد، العنصرية الجندرية، العشائرية.

ثقافة المجتمع الأردني تنظر إلى المرأة على أنها كيان ضعيف وذو قدرات محدودة ووجد ليكون مكانه في المنزل لخدمة العائلة حسب ما أوضح العديد من المستجيبين والمستجيبات في هذه الدراسة، حيث تعتبر هذه النظرة المجتمعية مقبولة بشكل عام وذلك يعود لعدة أسباب منها النظام التعليمي الذي رسخ الصورة النمطية للمرأة بالإضافة إلى دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في ترسيخ هذه الصورة وحصر المرأة في أدوار معينة تنعكس بشكل أساسي على صورة المرأة في المجتمع.

كما أن المجتمع ينظر للمرأة بطابع العيب وتقوم الموروثات الثقافية بتهميش مكانة المرأة. ينعكس ذلك على المرأة في جميع المجالات فنجد أن العديد من المشاركات أوضحن أنه يتم اقصاؤهن من العديد من الاجتماعات ومن المناصب الإدارية لنظرة الرجل على أن المرأة عاطفية وليست لديها القدرة على اتخاذ القرارات وأن وجودها في المجالس المحلية ليس إلا رقماً دون أي قيمة. كما أوضحت المشاركات بصعوبة مشاركتهن في الدورات التوعوية والأعمال الميدانية بسبب الإقصاء من بعض أصحاب القرار في المجالس المنتخبة وخاصة إذا كانت الزيارات أو الاجتماعات أو الدورات مسائية. وهذا يعتبر عاملاً أيضاً لصعوبة تنفيذ حملاتها الانتخابية في أوقات مسائية أو من خلال الاجتماع مع الذكور أو منافستهم ابتداءاً في كسب التأييد من العشيرة.

ونظراً لنظرة المجتمع تجاه المرأة فقد أجمعت المشاركات على أنه تمت محاربتهن من قبل بعض فئات المجتمع خلال الانتخابات وتم احباطهن ولم يتم تقديم الدعم لهن وذلك لعدم ثقة المجتمع بالمرأة تبعاً للصورة النمطية للمرأة. وحتى إن كانت المرأة ناجحة في جميع المجالات نجد أن المجتمع وضعها بالمركز الثاني بعد الرجل. كما نجد أن العادات والتقاليد تقف عائقاً في وجه المرأة، فنجد أن أول ما تسمعه المرأة هو كلمة عيب، فتمنع من المشاركة مع الذكور والاختلاط بهم، تحرم من المشاركة في أي حدث مسائي خوفاً من الانتقاد، لا تستطيع المرأة الانخراط مع المجتمع المحلي وقد يقتصر انخراطها على السيدات فقط خوفاً من كلام زوجها وعائلتها ومجتمعها.

وخلال المقابلات الشخصية لرؤساء المجالس البلدية، أوضحوا العديد من التحديات التي قد تؤثر على مشاركة المرأة سياسياً حيث أشاروا إلى أن العادات والتقاليد هي أكبر تحد تجاه المرأة بالإضافة إلى أن التوجه الفكري للمجتمع والثقافة المجتمعية قد يؤثر على تمكين المرأة.

سيدة منتخبة من العقبة: «كنت مشاركة في ورشة وكانت سيارتي خربانة وما قدرت أروح فحكيت لزوجي خلينا نروح فحكالي هسا كلهم جايين شيوخ و تروحي لحالك وصاحبتك حكت ما رح تحضر وعندها ظروفها الخاصة، فضليت مصره على زوجي اقنع فيه لما رحت، ولكن انا الوحيدة الي رحت». سيدة منتخبة أخرى من عجلون: «في عجلون نظرتنا للمرأة احنا بالمجتمع المحلي انه كيف يا بنات تطلع مثلا بالليل أو بالنهار؟ كيف بدها تجتمع اجتماعات في الليل؟ كيف بتطلع مؤتمرات؟ نظرتنا الاجتماعية الها كثير سيئة. الشغلة الثانية الثقافة يعني احنا النساء عندنا معروف أنه النساء بيوخذن شهادات وشهادات عالية بقدر أكبر من الرجال ولكن مع ذلك في عندنا فقر وبطالة. لأنه أغلب الأيام يكون العائق رب الاسرة بمنعها تطلع بالمواصلات وكمان ضعف الأجور، يعني المرأة لما تطلع من بيتها وتترك أولادها على أجر **260** دينار بالتالي هذا شي مش مجدي بالتالي بتفضل الجلسة بالبيت ولا انها تطلع».

ورأت السيدات أن ذكورية المجتمع تحد من تطور ونجاح المرأة. ورغم وجود الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي قد توفر فرص ودورات توعوية للمرأة إلا أن العائلة قد تمنعها من المشاركة في بعض الأحيان مما يؤثر بشكل مباشر على وصولها إلى مراكز صنع القرار، أيضاً يرى المجتمع أن ليس من حق المرأة وضع صورها خلال الانتخاب وذلك بسبب نظرة العيب.

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول تقييمهن لتقبل المجتمع المحلي لوجودهن كعضوات في المجلس، توزعت الإجابات كما يلي:

سيدة منتخبة من معان تحدثت عن تجربة شخصية سابقة "كنت بدي أخذ رخصة سواقة وصار في منع من أهلي، ولكن أصريت مطولاً فلما طلعت أسوق في المنطقة كانت نظرة المجتمع إلى أنه كيف بتسوقي وبتعملي الأشياء اللي بعملوها الزلم وما تقبلوني".

وعليه فإن من أهم التحديات التي تعيق تمكين المرأة هي العنصرية الجندرية فكما أكدت غالبية المشاركات أن المجتمع بفضل انتخاب الذكور على المرأة، كما أن ترأس المناصب الإدارية حكراً على الرجل.

بالإضافة إلى ذلك، من التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة المنتخبة تعرض العديد منهن للتنمر والتهميش والإقصاء من قبل الزملاء في المجالس فقط لأنهن نساء حيث تم رفض مقترحاتهن وتفضيل مقترحات الذكور، واعتبار أن دورهن يقتصر على التوقيع على المحاضر فقط، ومثالا على ذلك قالت إحدى العضوات أنها قد اقترحت مقترحاً تم رفضه من قبل المجلس وبعد فترة تم اقتراح نفس المقترح من قبل عضو آخر وتمت الموافقة عليه.

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول كيفية تعامل باقي أعضاء المجلس الذكور معهن كعضوات منتخبات أو أن هناك أي تمييز في التعامل بين الأعضاء والعضوات في المجلس، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول وجود تمييز بين الجنسين في البلديات أو مجالس المحافظات، توزعت الإجابات كما يلي:

ومـن التحديـات التي تواجـه النسـاء داخـل المجالـس المنتخبـة أيضـاً تفضيـل رئيـس البلديـة علـى إشـراك الذكـور فـي اللجـان وإشـراكهم فـي الاجتماعـات داخـل وخـارج المجلـس علـى المـرأة، وفـي بعـض الأحيـان يتـم إجبارهـن علـى تغييـر رأيهـن خـلال التصويـت علـى القـرارات وذلـك لاعتقـاد الذكـور أنهـم أكثـر درايـة بمصلحـة المجلـس مـن المـرأة. كمـا فـي بعـض الحـالات تـم قمـع المـرأة فـي المجالـس حتـى فضلـت العضـوات السـكوت وعـدم المشـاركة فـي أي قـرار. سياسـياً، يـرى المجتمـع فـي بعـض الأحيـان أن تولـي المـرأة للمناصـب غيـر مقبـول فـلا يجـوز علـى الذكـور أن تقودهـم امـرأة. كمـا أن المجتمـع قـد يتقبـل فكـرة وجـود المـرأة فـي المجـالات الاقتصاديـة ولا يتـم تقبلهـن سياسـياً.
سـيدة منتخبـة مـن جـرش: "فـي تأثيـر مـن الرجـال أعضـاء البلديـة علـى عضـوات المجلـس البلـدي. كثيـر بأخـذ القـرارات بكـون فـي قـرارات هـم بدهـم اياهـا. مـا بتكـون مقتنعـة فيهـا العضـوة. بـس فـي إلهـم تأثيـر عليهـا. برضـه يعنـي لمـا يأخـدوا القـرار يكـون قرارهـم اللـي بدهـم إيـاه لأنـه أعضـاء ذكـور للأغلبيـة".

وهـذا يأخذنـا إلـى أهميـة أن تكـون نسـبة السـيدات فـي المجالـس المنتخبـة علـى الاقـل 30% حتـى تكـون نسـبة ممثلـة قـادرة علـى اتخـاذ قـرار.

كمـا اشـتكت السـيدات المنتخبـات مـن تهميـش الإعـلام لمـا يقمـن بـه مـن أعمـال وتركيـز الأضـواء علـى مـا يقـوم بـه الذكـور فقـط، الأمـر الـذي يتسـبب بنكـران مجتمعـي للـدور الـذي تقـوم بـه النسـاء وبالتالـي يؤثـر علـى الثقـة بـدور المـرأة فـي المجالـس المنتخبـة.

كمـا بينـت الدراسـة أن للعشـائرية دور فعـال ومهـم فـي نجـاح المـرأة فـي المجتمـع سياسـياً واقتصاديـاً، ولكـن غالبـاً مـا كانـت أكبـر عائـق تجـاه المـرأة، فنجـد أن العديـد مـن النسـاء قـد أجبـرن علـى انتخـاب أشـخاص معينيـن مـن العشـيرة، وأن العشـيرة كانـت تحـارب المرشـحات وتجبرهـن علـى التنحـي مـن الانتخابـات حيـث شـاركت إحـدى العضـوات مـن الطفيلـة "أخـوي وقـف فـي وجهـي وترشـح للانتخابـات واسـتقطب جميـع أفـراد العشـيرة للتصويـت لـه".

كمـا أن العديـد مـن العشـائر منعـن المرشـحات مـن الاشـتراك فـي انتخابـات الصناديـق الداخليـة وبالتالـي لـم يكـن جـزءاً مـن الإجمـاع العشـائري الداعـم، كمـا أن العشـائر تفضـل تقديـم الدعـم المـادي والمعنـوي للذكـور لثقتهـم بنجاحهـم علـى عكـس المـرأة. فـي حـال ترشـحت سـيدة ووقفـت عشـيرتها معهـا تقـوم العشـائر الأخـرى بمحاربتهـا والعمـل علـى جـذب عشـيرتها لانتخـاب ذكـور منهـم. أمـا فـي أغلـب الحـالات التـي تدعـم فيهـا العشـيرة السـيدة هـي حالـة أن تكـون فرصـة العشـيرة بالوصـول الـى المقعـد بالتنافـس ضعيفـة فيتـم اللجـوء الـى ترشـيح سـيدة ضمـن المقاعـد المخصصـة للنسـاء لضمـان مقعـد باسـم العشـيرة وليـس لكفاءتهـا أو قدرتهـا. وفـي كثيـر مـن الأحيـان لا يتـم ترشـيح المـرأة بنـاء علـى رغبتهـا بـل بقـرار مـن اجتمـاع ذكـور العشـيرة، حيـث يتـم ابلاغهـا بقرارهـم بترشـيحها وفـي هـذه الحـالات تتكفـل العشـيرة بكامـل النفقـات.

وعنـد سـؤال رؤسـاء مجالـس البلديـات ومجالـس المحافظـات المشـاركين فـي الدراسـة حـول الـدور الـذي تلعبـه العائلـة والعشـيرة فـي تعزيـز أو إعاقـة مشـاركة المـرأة سياسـياً واقتصاديـاً، توزعـت الإجابـات كمـا يلـي:

ولعـدم مقـدرة المـرأة علـى الانخـراط بالمجتمـع بشـكل واسـع وصعوبـة تقديـم خدمـات مجتمعيـة تجعلهـن معروفـات علـى المسـتوى المجتمعـي، وبالتالـي عـدم معرفـة المجتمـع بقدراتهـن، تفضـل العشـيرة الامتنـاع عـن التصويـت لهـن ومقارنـة الرجـال بهـن علـى أنهـم أفضـل فـي تولـي هـذه المناصـب حتـى فـي الوظائـف.

وخلال المقابلات الشخصية لرؤساء المجالس البلدية أوضحوا دور العشيرة ابتداءاً مـن إعاقـة المـرأة بسـبب الصورة النمطية للمـرأة والتي لا تـرى دور المـرأة إلا داخـل المنـزل بالإضافـة إلى أن العشـيرة تقـوم باسـتغلال الجانـب الديني لمنـع المـرأة مـن الاختـلاط مـع الذكـور في الوظائـف.

شـاركت سـيدة مـن عجلـون وقالـت "واجهتنـي العشـيرة وأكـدت لـي بعـدم نجاحـي وعملـوا مراهنـة علـي أمـام كل العشـيرة إنـه مـارح أنجـح"، كمـا أضافـت أخـرى مـن الطفيلـة "أنـا زوجـي منعنـي إنـه أترشـح لرئاسـة المجلـس لأنـه فـي عضـو آخـر مـن نفـس عشـيرته مترشـح".

خلال المقابلات الشـخصية مـع عضوات البلديات أكـدت الغالبية منهـن أن أكبـر المشـكلات هـي نظـرة المجتمـع تجـاه المـرأة وذكوريـة المجتمـع، معارضـة العشـائر لترشـحها، التمييـز بيـن الرجـل والمـرأة، وصعوبـة إقنـاع العائلـة بالترشـح، وثقافـة العيـب والعـادات والتقاليـد، قلـة الوعـي للمجتمـع تجـاه المـرأة، ومحاربـة النسـاء للنسـاء، وتحـدي بعـض الأطـراف ضـد المرشـحات، كمـا تـم حجـب الأصـوات عنهـا، ورفـض ترشـيح النسـاء.

وتبقـى النقطـة الاكثـر إثـارة أثنـاء الجلسـات هـي تأثيـر إلغـاء المجالـس المحليـة فـي قانـون الإدارة المحليـة الجديـد علـى مشـاركة المـرأة السياسـية نظـراً لأن المقاعـد المخصصـة للنسـاء قلـت كثيـراً تبعـاً لإلغـاء المجالـس المحليـة وأصبحـت آليـة الفـوز معتمـدة علـى نسـب التصويـت حسـب الدوائـر الانتخابيـة ممـا صعـب المهمـة علـى النسـاء وخصوصـاً فـي الدوائـر الانتخابيـة الكبيـرة بالإضافـة إلـى ذلـك، كان لإلغـاء المجالـس المحليـة دور فـي إعاقـة وصـول المـرأة للمراكـز القياديـة ودعـم وجودهـا فـي المجالـس المنتخبـة.

وعنـد سـؤال المشـاركات فـي الدراسـة بشـكل شـخصي حـول المشـاكل والتحديـات الاجتماعيـة التـي واجهنهـا خـلال فتـرة الترشـح للانتخابـات الأخيـرة، توزعـت الإجابـات كمـا يلـي:

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول التحديات الاجتماعية التي تواجهها المرأة في مجتمعاتهن المحلية، توزعت الإجابات كما يلي:

بالنظر إلى تحليل الجلسات المركزة التي عقدت، تنقسم العوامل الاقتصادية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية إلى عدة عوامل وهي: العوامل المادية، والعوامل الإجرائية، والعوامل التسويقية، والعوامل المعرفية، وعوامل التوظيف.

حيث يعد الاستقلال المادي الخطوة الأساسية للنجاح الاقتصادي وهذا ما تفتقر له نسبة كبيرة من النساء في الأردن حيث أكدت العديد من المشاركات أن المرأة غير مستقلة مادياً الأمر الذي يؤدي إلى خضوعها للعائلة والرجل لتوفير المساعدة لها سواء بإنشاء مشروع اقتصادي، أو خلال فترة الانتخابات والحملة الانتخابية. ونجد أن من أسباب عدم استقلال المرأة هو محدودية مصادر الدخل وعدم وجود وسائل نقل تسهل وصولهن إلى أماكن العمل إن وجدت بالإضافة إلى تدني أجورهن في كثير من الأعمال المقبولة مجتمعياً، مثل بعض المدارس الحكومية و/أو الخاصة أو المصانع أو المحال التجارية وفي بعض الحالات والتي تمتلك فيها المرأة مصدراً للدخل فهي لا تملك القرار الاقتصادي لهذا المصدر حيث قد يخضع هذا الدخل لسيطرة الزوج أو الأهل عليه. بالإضافة إلى أن مبالغ الدعم من المؤسسات الحكومية أو منظمات المجتمع المحلي أو الجمعيات غير مسموحة خلال الانتخابات بموجب قانون الجمعيات وتعديلاته رقم **51** لسنة **2008**، كما أن القروض المقدمة للنساء غالباً تدعم المشاريع الصغيرة فقط والتي في العديد من الحالات تفتقر إلى الاستدامة. ونجد القليل من المؤسسات والمنظمات تقوم بإنشاء مشاريع جديدة تعمل على توظيف المرأة واستغلال مهاراتهن لتمكينهن اقتصادياً. ولكن تبقى مصادر الحصول على دعم مادي قليلة بالنسبة للنساء.

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول حصولهن على أي مساعدة أو دعم من فترة الترشح لغاية الآن، توزعت الإجابات كما يلي:

وعـن الدعـم الـذي يجـب أن تقدمـه البلديـات لتمكيـن النسـاء اقتصادياً، أفـادت سـيدة منتخبـة مـن البلقـاء بالقـول: "عمـره مـا كان فـي دعـم مـن البلدية للمشـاريع، مـا فـي عنـا مسـاعدات، كنـا نأخـذ قـروض لإنشـاء المشـاريع ولا يوجـد أي دعـم سـواء كان لوجسـتي أو مـادي لعضوات المجالس البلدية على مستوى الراتب 200 دينار إذا بدي اطلـع ميداني بكون على حسابي الخاص حقنا مهضوم كسيدات في المجتمـع والبلديـة".

وعند سـؤال المشـاركات في الدراسـة بشـكل شـخصي حـول وصفهـن لـدور البلديـة أو مجلـس المحافظـة فـي تعزيـز أو تقييـد مشـاركة المـرأة اقتصادياً بشـكل خـاص، توزعـت الإجابـات كمـا يلي:

وعنـد سـؤال رؤسـاء مجالـس البلديـات ومجالـس المحافظـات المشـاركين فـي الدراسـة حـول العوامـل التـي تؤثـر علـى مشـاركة المـرأة اقتصادياً وسياسـاً فـي البلديـات أو المحافظـات، توزعـت الإجابـات كمـا يلي:

أما العوامل التي زادت من مشاركة المرأة سياسياً واقتصادياً، فهي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول معوقات مشاركة المرأة الاقتصادية في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول ما قاموا به شخصياً أو كمجلس بلدي أو مجلس محافظة، لتجاوز تحديات مشاركة المرأة اقتصادياً وسياسياً ووصولها لمراكز صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

كما شكت العديد من المشاركات من صعوبة تنفيذ الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص وتصاريح المشاريع التسويقية، حيث إنها تتطلب وقتاً طويلاً، بالإضافة إلى ارتفاع الرسوم، وعدم وجود إعفاءات للمرأة تسهل وتساعد في تشجيعها على تنفيذ المشاريع الاقتصادية. كما أن راتب صندوق المعونة الوطنية يتوقف في حال قامت سيدة بتسجيل مشروع ولو بسيط مما يجعل النساء يحجمن عن تسجيل مشاريعهن. ومن العوامل الإجرائية الأخرى وهي التي ترتبط بمؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات: حيث لا يتم الوصول الى كافة الفئات والسيدات للإعلان عن البرامج الاقتصادية وبالعادة يقتصر تقديم خدمات هذه المشاريع على اختلاف أنواعها على فئة محددة من السيدات وغالباً هذه الفئة مقتصرة على المعارف الشخصية مما يحرم نسبة كبيرة من السيدات من إمكانية الوصول والاستفادة من هذه البرامج والتدريبات والفرص، مما يحرم نسبة كبيرة من النساء تقديم نفسها وتطوير ذاتها.

ومن الأسباب الإجرائية التي قد تحد من نجاح المرأة هي عدم تقديم خدمة المتابعة للمشاريع المنفذة، وبالتالي عدم استمرارية المشاريع مما يجعل الفائدة منها محدودة ولا تعكس قيمة المشاريع المنفذة.

كما ذكرت العديد من العضوات بأن البلديات لا تخصص جزءاً من الموازنة لتوفير مشاريع اقتصادية للمرأة.

سيدة منتخبة من جرش: «في سيدات أرامل لا مصادر دخل مهمة لهن إلا أنهن يمتلكن بيوتاً للعائلة ويصعب عليهن ترخيصها، هناك صعوبات من الناحية انه تكلفة مادية».

وذكرت العديد من السيدات المنتخبات أن اختلاف تطبيق تعليمات ترخيص المهن المنزلية من بلدية إلى أخرى يجعل الأمر صعباً في كثير من الأحيان، إذ أن تعليمات تراخيص المهن المنزلية واضحة إلا أن تطبيقها يختلف باختلاف البلديات فمن البلديات من يطلب عقد ايجار مثلاً ومنهم لا يطلب كما أن عدم المعرفة الكافية بهذه التعليمات يجعل بعض الموظفين يطبقون عليها إجراءات تراخيص المحال التجارية العادية والتي تعد شروطها أصعب كثيراً من ترخيص المهن المنزلية مما يعد عائقاً أمام تسجيل النساء لهذا النوع من المهن.

كما نجد أن العوامل التسويقية هي نقطة النجاح الرئيسية لأي مشروع اقتصادي، حيث بينت آراء المشاركات إن هنالك العديد من المشاريع التي قد تحقق نجاحاً باهراً نظراً إلى أنها منتجات يدوية مميزة إلا أنها لاقت الفشل الذريع بسبب العوامل التسويقية. تبين من خلال هذه الدراسة أن المرأة في الأردن تحتاج تدريبات ودورات علمية وعملية في مجال تسويق المنتجات، كما أنهن يحتجن إلى أماكن لعرض هذه المنتجات مثل حدائق، قاعات، بازارات أو تسويقها عبر الإنترنت. ونظراً لعدم قدرة المرأة على التسويق لمنتجاتها فغالبا ما تبيع هذه المنتجات بسعر زهيد للتجار والذين بدورهم يبيعونها بأضعاف سعرها الأصلي نظراً لقدرتهم التسويقية العالية. وفي حال توفر الدعم المادي والفكرة للمشروع أو حتى إنشاء المشروع نجد أن معرفة المرأة بإدارة المشاريع وتسويقها وحتى حقوقها والقوانين المساندة لها محدودة جداً. وقلة المعرفة هذه تؤدي إلى إضعاف مركزها وتمكينها في المجتمع حيث اقترحت العديد من المشتركات ضرورة تقديم دورات تعريفية قانونية، تسويقية، وإدارية تساعد المرأة على أن تثق بنفسها وتعمل على تطويرها لضمان نجاحها وتمكينها. وقد يقع هذا الدور على عاتق البلديات ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات.

وذكرت النساء المنتخبات وفيما يخص الوظائف المتاحة للمرأة، غالباً ما تكون وظائف المرأة مقتصرة على التعليم والتمريض وغيرها من الأعمال التقليدية والتي يكون دخلها ثابت وقليل مقارنة مع الذكور. كما أن الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية تفضل توظيف الرجل على المرأة لعدة أسباب أهمها أن الرجل لا يحتاج إجازات طويلة مثل المرأة كإجازات الأمومة والطفولة، كما أن الرجل يعتبر أفضل لأداء الوظائف الميدانية مثل الهندسة المدنية وهندسة الطرق وحتى قيادة المركبات وعمال الوطن والعمل في الأجهزة الأمنية والعسكرية. كما لوحظ في بعض المشاريع المدعومة دولياً استخدمت جنسيات غير أردنية وفضلتهم على الجنسية الأردنية، حيث إن هذه المشاريع وجدت لدعم المجتمع المحلي، ولكنها لم تستخدم عمالة أردنية.

خلال المقابلات الشخصية مع رؤساء البلديات ومجالس المحافظات، أشاروا إلى أن هناك احتكار لبعض الوظائف خصوصاً الميدانية على الرجل وفي بعض مناصب البلديات، كما أن هنالك تمييز في القطاع الخاص من ناحية تدني الرواتب وساعات العمل الطويلة.

كذلك أشارت السيدات إلى أن البعد الجغرافي وعدم وجود شبكة نقل مناسبة تحد من امكانية وصول المرأة اما الى البلدية أو المرافق الاخرى داخل وخارج المحافظات - ومنها عدم سهولة الحصول على وسيلة نقل من البلدية بسبب الموافقات وعدم توفر وسائل نقل في البلدية في كل الأوقات.

ومن أهم العوامل التي تؤثر على نجاح المرأة اقتصادياً هو الثقافة القانونية، حيث أوضحت العديد من المشتركات بأنهن يفتقرن إلى المعرفة الكافية في القوانين والتشريعات الدستورية، مثل قانون الضمان الاجتماعي، وقوانين العمل. بالإضافة إلى خلو القوانين والتعليمات النافذة من أي من المحفزات التي تشجع على مشاركة المرأة اقتصادياً.

سيدة منتخبة من الطفيلة: «المرأة دائماً بتفكر بالخسارة قبل الربح، الرجل إذا انكسر برجع بشتغل بس المرأة إذا خسرت خلص ما بتكرر المشروع لانه مافي ناس يدعمها».

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول المشاكل والتحديات الاقتصادية التي واجهنها خلال فترة الترشح للانتخابات الأخيرة، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة في مجتمعاتهن المحلية، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة اقتصادياً في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

البلديات ومجالس المحافظات هي المؤسسات الأولى في الدولة التي تقدم الخدمات للمواطنين والمواطنات بشكل يومي وتمس حياتهم بشكل أساسي ولديها عدد هائل من المسؤوليات المباشرة.

بالنظر إلى تحليل الجلسات المركزة، تنقسم العوامل القانونية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية في محورين، وهما عدم وجود نص قانوني أو عدم تطبيق النص القانوني الموجود إما جهلاً في النصوص القانونية أو بسبب الاستقواء على القانون.

فالنساء اللواتي فزن بمقاعد على أساس المقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) في مجالس البلديات أو المحافظات يعانن من الكثير من المعوقات في تأدية أعمالهن ومهامهن بسبب نجاحهن من خلال الكوتا، أي بسبب طريقة الحصول على المقعد، ذلك أنه مازال هناك العديد من الأشخاص يتعاملون مع الكوتا كفئة أقل أهمية داخل المجلس ويتم المصارحة بأنه (انتي كوتا ما الك تتدخلي) أو مصطلح وقعي وخلص - أو انتي كوتا لا يحق لك مناقشة موازنة المناطق الأخرى غير منطقتك).

وعلى الرغم من عدم تفريق النص القانوني لصلاحيات ومهام أعضاء وعضوات مجالس البلديات ومجالس المحافظات بناءً على آلية الترشح أو الفوز، إلا أن الواقع الموجود في هذه المؤسسات يختلف بشكل تام، حيث يستقوي بعض رؤساء البلديات والأعضاء الذكور بشكل أساسي على هؤلاء العضوات بطريقة فرض الرأي وآلية صناعة القرار.

سيدة منتخبة في مجلس بلدي: «إذا بتوقعي لرئيس البلدية على قرار فيكون راضي عنك تمام الرضا وإذا انتي اعترضتي على أي قرار فبتكوني انت عدوة إله يعني إذا اعطيتي وابديتي رأيك بالكامل ما بيكون هو راضي عنك».

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول مواجهتهن لأي ضغوطات لاتخاذ قرارات معينة في المجلس، توزعت الإجابات كما يلي:

ومن الأمثلة على ذلك، رفض مشاركة النساء في عضوية لجان المجالس الرئيسية وحصرها في عدد كبير من البلديات على الأعضاء الذكور، مثل لجنة العطاءات أو لجنة الاستثمار في البلديات (وطبعاً يجب ربط أن هذه اللجان تستلم مكافآت، لذلك تعتقد بعض البلديات بأن الرجال أحق في

ومـن الأمثلـة علـى ذلـك، رفـض مشـاركة النسـاء فـي عضويـة لجـان المجالـس الرئيسـية وحصرهـا فـي عـدد كبيـر مـن البلديـات علـى الأعضـاء الذكـور، مثـل لجنـة العطـاءات أو لجنـة الاسـتثمار فـي البلديـات (وطبعـاً يجـب ربـط أن هـذه اللجـان تسـتلم مكافـآت، لذلـك تعتقـد بعـض البلديـات بـأن الرجـال أحـق فـي تقاضيهـا)، بالإضافـة إلـى ذلـك، حصـر مشـاركة المـرأة فـي اللجـان بلجنـة المـرأة والتـي غالبـاً لا تكـون لهـا مهـام وصلاحيـات واضحـة ويكـون الهـدف منهـا (تسـكيت العضـوات بأنهـن عضـوات فـي لجنـة مـا). كمـا ذكـرت العديـد مـن السـيدات أنهـن لا يعرفـن عمـا يصـدر مـن انظمـة وتشـريعات ولا يتـم إبلاغهـن بأيـة تعليمـات تصـل إلـى المجالـس فـي كثيـر مـن الأحيـان وهـذا بـدا واضحـاً لـدى سـؤالهن عـن نظـام ترخيـص المهـن المنزليـة بـأن الكثيـر منهـن لـم تعـرف عنـه مسـبقاً نهائيـاً.

كذلـك، تتضمـن عـدد مـن البلديـات وحـدات تمكيـن المـرأة والتـي مـن المفتـرض أن تهـدف إلـى المسـاهمة فـي إفسـاح المجـال أمـام المـرأة لتشـارك فـي تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة ودخـول سـوق العمـل، إلا أن عـدداً كبيـراً مـن البلديـات لـم يشـكل هـذه الوحـدة كونهـا لـم تـرد ضمـن الهيـكل التنظيمـي للبلديـات وليـس لهـا لا موازنـات ولا موظفيـن مخصصيـن لهـا وبالتالـي يخضـع قـرار انشـائها مـن عدمـه لقـرار المجلـس البلـدي أو الرئيـس وحتـى بعـض البلديـات التـي نشـأت فيهـا هـذه الوحـدات مـا زالـت بـدون خطـة اسـتراتيجية أو خطـة عمـل أو مخصصـات مـن البلديـة.

وبالرغـم مـن وجـود نـص قانونـي يجعـل اجتماعـات مجالـس المحافظـات والبلديـات مفتوحـة للجميـع، إلا أن الواقـع العملـي لا يعكـس ذلـك، فاجتماعـات هـذه المجالـس لا تكـون مفتوحـة للمواطنيـن ولا معلنـة مسـبقاً ولا تبـث عبـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي ممـا يجعلهـا لا تطبـق معاييـر الشـفافية والتشـاركية التـي قصدهـا القانـون مـن النـص وهـذا الأمـر ينطبـق علـى جميـع أنـواع الاجتماعـات ابتـداءً مـن اجتماعـات وقـرارات تشـكيل اللجـان، وانتهـاء بالاجتماعـات الاعتياديـة الأسـبوعية التـي تعقدهـا المجالـس لاتخـاذ القـرارات.
علـى الرغـم مـن أن جميـع المجالـس لديهـا مواقـع إلكترونيـة و/ أو صفحـات علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي، إلا أن قـرارات هـذه المجالـس غيـر منشـورة للعمـوم.

كذلـك ومـع أن قانـون الإدارة المحليـة أورد فـي المـادة **(6)** منـه أنـه: «يبلـغ أعضـاء مجلـس المحافظـة بموعـد كل جلسـة وجـدول أعمالهـا قبـل عقدهـا بيوميـن علـى الأقـل بالطريقـة التـي يقررهـا رئيـس المجلـس بمـا فـي ذلـك الوسـائل الإلكترونيـة». أمـا بالنسـبة لمجلـس المحافظـة، فـإن الفقـرة (هـ) مـن المـادة **(14)** تنـص علـى: «يبلـغ أعضـاء المجلـس البلـدي بموعـد كل جلسـة وجـدول أعمالهـا قبـل عقدهـا بثمـان وأربعيـن سـاعة علـى الأقـل بالطريقـة التـي يقررهـا رئيسـه بمـا فـي ذلـك الوسـائل الإلكترونيـة». بالنسـبة للمجلـس البلـدي إلا أن العديـد مـن العضـوات اشـتكين مـن عـدم علمهـن بمواعيـد الاجتماعـات، وكذلـك الطلـب منهـن التوقيـع علـى قـرارات المجلـس دون حضـور الاجتماعـات أو مناقشـة هـذه القـرارات.

كذلـك تتعـرض النسـاء اللواتـي يرفضـن التصويـت لصالـح قـرارات معينـة إلـى الضغـط للموافقـة علـى القـرارات، بالرغـم مـن عـدم المعرفـة القانونيـة الكافيـة بحيثيـات القـرارات ممـا أدى إلـى تعـرض عـدد مـن النسـاء المنتخبـات إلـى تهـم قانونيـة وتحويلهـن إلـى هيئـة مكافحـة الفسـاد والدخـول فـي معـارك قضائيـة، بسـبب التوقيـع غيـر المسـتنير.

كذلـك يسـتخدم عـدد مـن رؤسـاء المجالـس صلاحياتهـم فـي عـدم الموافقـة علـى طلبـات العضـوات أو تقليـل الخدمـات المقدمـة للمناطـق التـي تمثلهـا العضـوات فـي البلديـات لصالـح مناطـق أخـرى. وذلـك فـي حـال رفضـت العضـوة الموافقـة علـى قـرار ترفضـه.

بالنظـر إلـى القسـم السـابق المتعلـق بالعوامـل الاقتصاديـة التـي تعيـق تمكيـن المـرأة ووصولهـا للمواقـع القياديـة، فـإن التراخيـص والإجـراءات الرسـمية الخاصـة بالمشـاريع المنزليـة والمشـاريع الصغيـرة التـي تؤسسـها وتديرهـا النسـاء معقـدة بشـكل كبيـر وتتضمـن العديـد مـن الإجـراءات غيـر المحفـزة بالرغـم مـن أن هـذه المشـاريع يمكـن أن تلعـب دوراً أساسـياً فـي حـل العديـد مـن المشـاكل الاقتصاديـة والاجتماعيـة التـي يعانـي منهـا المجتمـع اليـوم، ممـا يجعـل الكثيـر مـن النسـاء يعزفـن عـن ترخيـص أي مـن مشـاريعهن وهـذا يسـبب عـدداً أكبـر مـن المشـاكل والتبعـات.

أما فيما يخص المقابلات الشخصية مع رؤساء المجالس، فقد أوضحوا بعض العوامل القانونية والتشريعية التي تعيق تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية، منها قلة عدد مقاعد المرأة في المجالس كذلك أشاروا إلى أن أنظمة وقوانين التراخيص والتصاريح لا توفر إعفاء للمرأة لمساعدتها على فتح مشاريع منزلية.

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول التحديات الموجودة في قانون الإدارة المحلية وأنظمتها والتي تعيق مشاركة المرأة في صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول الدور الذي تقوم به المجالس لتعزيز دور المرأة في صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

وقـد أفـاد العديـد مـن رؤسـاء البلديـات والعضـوات بـأن قانـون الإدارة المحليـة الجديـد اعطـى أغلـب الصلاحيـات للوزيـر وقيـد الصلاحيـات فـي البلديـات ممـا يؤخـر تقديـم الخدمـات فـي كثيـر مـن الأحيـان ويضعـف الثقـة الشـعبية بـأداء المجالـس وينعكـس علـى بـطء الاجـراءات والقـرارات تبعـا للكـم الهائـل مـن المخاطبـات للوزيـر والتي غالبـاً مـا تأخـذ وقتـاً أطـول للإجابـة عليهـا فإمـا النـص القانوني لا يعطـي صلاحيـات كافيـة للبلديـات أو أن أغلـب صلاحيـات المجلـس البلـدي محكومـة بموافقـة وزيـر الإدارة المحليـة علـى القـرار.

وعنـد سـؤال رؤسـاء مجالـس البلديـات ومجالـس المحافظـات المشـاركين فـي الدراسـة حـول المعوقـات القانونيـة وبشـكل خـاص فـي أنظمـة وتعليمـات البلديـات ومجالـس المحافظـات التي تعيـق المشـاركة الاقتصاديـة للمـرأة، توزعـت الإجابـات كمـا يلـي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول سياسة المجالس في تعزيز دور المرأة سياسياً واقتصادياً وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول تطلعات الناخبين والناخبات منهن من خلال أدوارهن كعضوات في مجالس منتخبة، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي عن دور التعديلات الدستورية الأخيرة في تعزيز دور المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول دور التعديلات الدستورية الأخيرة في تعزيز دور المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، توزعت الإجابات كما يلي:

أما عن التحديات القانونية التي واجهتها النساء المنتخبات عند الترشح للانتخابات الأخيرة، توزعت الإجابات كما يلي:

وعنـد سـؤال النسـاء المنتخبـات عـن أثـر المنظومـة القانونيـة بشـكل عـام علـى مشـاركة المـرأة سياسـياً واقتصاديـاً وفـي وصولهـا لمراكـز صنـع القـرار، توزعـت الإجابـات كمـا يلـي:

أمـا عـن التعديـلات التي تطمـح النسـاء المنتخبـات إلى إدخالهـا فـي قانـون الإدارة المحليـة لتعزيـز مشـاركة المـرأة ووصولهـا لمراكـز صنـع القـرار توزعـت الإجابـات كمـا يلـي:

وعند سؤال المشاركات في الدراسة بشكل شخصي حول المشاكل والتحديات التشريعية والسياسية التي واجهتيها خلال فترة الترشح للانتخابات الأخيرة، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة سياسياً في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

وعند سؤال رؤساء مجالس البلديات ومجالس المحافظات المشاركين في الدراسة حول كيفية تعزيز وتطوير دور المرأة قيادياً في المجتمع المحلي، توزعت الإجابات كما يلي:

بناءً على نتائج الدراسة، تالياً عدد من التوصيات التي يمكن أن تعمل على تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادة في حال الأخذ بها من قبل مختلف الجهات الرسمية والحكومية.

من الناحية الاجتماعية لتمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية:

1. إدماج الذكور في البرامج التدريبية لتعزيز المشاركة بين الجنسين لتغيير ثقافة المجتمع المتعلقة بمشاركة المرأة.
2. العمل مع وسائل الإعلام وتدريبهم على مفاهيم النوع الاجتماعي وأهمية تسليط الضوء على المنجزات التي تحققها المرأة لتغيير الصورة النمطية للمرأة.
3. تكثيف دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات في تغيير نظرة المجتمع تجاه المرأة عن طريق عقد دورات توعوية للمجتمع.
4. أن تقوم النساء في المواقع القيادة بمشاركة تجاربهن مع النساء الأخريات لتشجيعهن على اتباع مسارهن في المواقع القيادية.
5. نشر قصص لنساء نجحن في الوصول إلى مواقع صنع القرار في مختلف وسائل الإعلام بغية اعتبارهن نماذج وقصص يمكن تحقيقها.
6. التركيز على قصص الناجحات التي تظهر دور الأب والزوج والعشيرة الداعم لترشح المرأة ووصولها للمواقع القيادية.
7. تعزيز دور القطاع التعليمي في التخلص من الصورة النمطية حول أدوار المرأة في المجتمع.

من الناحية الاقتصادية لتمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية:

1. بناء قدرات النساء على تنفيذ وإدارة المشاريع الاقتصادية (مسك الدفاتر، التسويق، التغليف، دراسة سوق).
2. بناء قدرات النساء بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
3. إيجاد شبكة مواصلات مناسبة تتيح المجال للنساء بالتنقل بطريقة آمنة مريحة مناسبة التكلفة.
4. العمل على توفير دورات من قبل المجتمع المدني لتطوير معرفة المرأة بدورها في الجانب الاقتصادي ودعمها مادياً. ورفع التوعية بأهمية مشاركة المرأة اقتصادياً وأثر ذلك على نمو الناتج المحلي.

من الناحية التشريعية والقانونية تمكين المرأة ووصولها للمواقع القيادية:

1. ضرورة تدريب كل من رؤساء واعضاء البلديات ورؤساء واعضاء مجالس المحافظة على التطورات في التشريعات الاردنية ابتداءاً من التعديلات الدستورية وقوانين الاحزاب والانتخاب والادارة المحلية بالإضافة الى خطط التحديث الاقتصادي
2. بناء قدرات السيدات المنتخبات بالقوانين والأنظمة وآليات متابعة التشريعات فور صدورها.
3. تعديل قانون الإدارة المحلية وإعادة المجالس المحلية إلى ما كانت عليه.
4. تعديل آلية احتساب الكوتا، حيث إن احتسابها بموجب نسبة عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية حرمت السيدات من الدوائر الكبيرة من الحصول على مقاعد في المجالس المنتخبة.

5. إيجاد آليات متابعة لتنفيذ القوانين وخاصة فيما يتعلق بالإبلاغ عن مواعيد الجلسات وطريقة التبليغ بالإضافة إلى إلزام المجالس المنتخبة على تطبيق مبادئ الحاكمية الرشيدة وفتح باب الجلسات لتكون علنية حسبما ورد في القانون.
6. تنفيذ مراجعة قانونية لنظام تراخيص المهن المنزلية لتكون مشجعة للمرأة وتعديل النظام الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة لتمييز المهن المنزلية لتجنب مخاوف إيقاف الدعم الوارد من صندوق المعونة الوطنية.
7. تسهيل إيجاد وحدات تمكين المرأة في جميع البلديات، وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة بالإضافة إلى خطط عمل واستراتيجيات.
8. إلغاء شرط الاستقالة واستبداله بشرط التحصيل الجامعي بشروط الترشح.
9. أيجاد آلية تضمن تأكيد استلام كافة الأعضاء- والعضوات لمواعيد الاجتماعات.
10. نشر محاضر الاجتماعات على الموقع الإلكتروني للبلدية.
11. وضع مقاعد مخصصة للمرأة في كافة اللجان الرئيسية في البلديات مثل لجنة العطاءات ولجنة الاستثمار وغيرها.

عن الباحثة

اسراء محادين هي محامية والمؤسسة والمديرة التنفيذية لمركز قلعة الكرك للاستشارات والتدريب الذي تأسس عام *** في محافظة الكرك. ولديها أكثر من **14** عاماً من الخبرة في المجتمع المدني؛ محامية على درجة عالية من الاحتراف والثقة والتفاني والالتزام مع تاريخ حافل من العمل في ممارسة القانون. خبيرة في مجالات المنظمات غير الحكومية واللامركزية والنوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، بالإضافة إلى الانتخابات والعنف الانتخابي ضد المرأة، وإنشاء الشبكات، وكتابة الأبحاث والدراسات، وصياغة أوراق السياسات، والمتابعة والتقييم، وتنمية وبناء قدرات الشباب، والتواصل المجتمعي.

المحامية إسراء خبيرة معتمدة متخصصة على مستوى متقدم في تنفيذ برنامج تطوير الكوادر للحد من العنف ضد المرأة في السياسة من المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، وهي خبيرة في بناء القدرات لمرشحي ومرشحات الانتخاب، كما وعملت على العديد من الموضوعات المتعلقة بالمراجعة القانونية للتشريعات وصياغة القوانين وقوانين العمل والمهن المنزلية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والاتفاقيات الدولية، وكذلك، كانت متحدثة في اجتماعات اللجنة المعنية بقضايا المرأة في منظمة الأمم المتحدة (CSW**62** و CSW**65**) لعامين.

المحامية محادين خبيرة في تمكين المرأة والشباب ومراجعة التشريعات ومراقبة الانتخابات. وعملت سابقاً كمستشارة محلية ودولية للعديد من المؤسسات، وعملت أيضاً كمستشارة قانونية للمركز الدولي للقوانين غير الربحية (ICNL) ومستشارة قانونية لجمعية المحامين الأمريكية (ABA) في البحرين.

المحامية إسراء، عضوة في التحالف الوطني لدعم تنفيذ القرار **1325** لأجندة المرأة والسلام والأمن، وعملت أيضاً في المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ومشروع المشاركة المجتمعية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وهي عضوة مؤسسة في اتحاد المرأة الأردنية - فرع الكرك ورئيسة الهيئة الإدارية لمدة **4** سنوات سابقات.

المحامية إسراء حاصلة على إجازة في القانون من جامعة دمشق - سوريا. ولها العديد من المنشورات والدراسات وأوراق المواقف حول حقوق المرأة والانتخاب والقانون وهي محاضرة في تلك الموضوعات بشكل خاص وحقوق الإنسان بشكل عام.